

النخبة الشيعية الموالية). ودونكم الإحصاءات التي نشرتها جمعية الوفاق أخيراً، حيث السلطة التنفيذية ممثلة في مجلس الوزراء؛ وفيها يشكل الشيعة نسبة 15%، فمن بين 20 وزيراً سنياً (بشمل آل خليفة) هناك 6 وزراء شيعة، ومن بين 28 وكيل وزارة هناك اثنان من الشيعة فقط، وغياهم شبه الكامل في مجال التمثيل الدبلوماسي. أما نسبة الشيعة في الهيئات والشركات الحكومية الكبرى فتبلغ 10% فقط، مقابل 90% يسيطر عليها آل خليفة والطائفة السنية؛ وفي السلطة القضائية، هناك 28 قاضياً شيعياً بنسبة 12%، من مجموع القضاة البالغ 230 قاضياً.

كما أن الوجود الشيعي في المؤسسة العسكرية والأمنية يقترب من الصفر، فيما حضور ولي العهد في هذه المؤسسة شكلي وهش، كما أوضحت ذلك في مقال «علاقة المتشددين الخليفيين في الغرب» المنشور في هذه الصفحة، والذي أوضحت فيه أيضاً أن قوة المتشددين من آل خليفة في المؤسسة العسكرية والأمنية يجعل ولي العهد ورقة غير مضمونة في نظر الغرب.

إنذا، فإن ولي العهد والشيعة (1) في وضع هش داخل منظومة مفاصل الحكم ومصادر الثروة، فيما (2) تحالفاتها مع النخبة الخليفية والتجارية والسنية هشة وغير محددة المعالم. (3) وترتكز علاقة ولي العهد بالغرب على فرضية أنه ملك محتمل، أكثر من تعبيرها عن ثقة بقرته على تطوير قاعدة نفوذ داخلياً (4). أما علاقة الغرب بالوفاق فتقوم على نهج الاحتواء المزدوج لنفوذها ويستند على محورين، الأول فتح خطوط التواصل كنوع من الاستعداد لاحتمالات تغير الوضع بطريقة غير متوقعة ودراماتيكية (كما حدث لحسن مبارك، أو شاه إيران)، والمحور الآخر هو التأثير الأنكلوسكسوني الفعال في تشكيل أبعاد ومستويات القرار الوفاقي في إضعاف ضغوطها على السلطة، وإخراج قوى إسقاط النظام من دائرة الفعل السياسي، وتحديد موقفها إزاء معادلة موازين القوى الإقليمية. أما حصيلة التواصل الدبلوماسي الجيد الذي حققته الوفاق مع الغرب، فلا يزال بحاجة إلى فعالية أكبر بمقاييس النزاع الداخلي، وهو يتحرك في حدود دائرة تبادل وجهات النظر ولم يتحول بعد إلى جدول أعمال لرسم خريطة طريق محددة للخروج بالمازق البحرين، وتعميقاته إلى بر الأمان. في ظل هذا الوضع، ما هي فرص نجاح التحالف الخليفي (ولي العهد) مع الشيعة؟ الإجابة عن ذلك في المقال المقبل.

\* كاتب وصحافي بحريني - لندن

المالية والتجارية النافذة. كما حُيِّب ولي العهد أمال المعارضين، وأولئك الليبراليين من الموالين الذين يتعشمون في الحصول على حصة في كعكة المصالح المالية التي توزعها السلطة على مريديها، ويتطلعون إلى برنامج إصلاح جاد، وإن على الطريقة الصينية، إن صح القول، حيث نجاح اقتصادي دون انفتاح سياسي.

الملاحظة الثانية: لا أريد الحديث عن فشل برنامجه السياسي، فلا أظن أن هذا البرنامج حتى هو قيد البروز، مع وجود برنامج الملك المحدد المعالم والأبعاد، لكن يمكن أن أتحدث عن نجاحه الباهر في خسارة ثقة التيار النافذ والمتشدد في السلطة، ونعني الخوادم، وكذلك نجاحه الباهر في خسارة ثقة تيار المحافظين بزعامة رئيس الوزراء، بالإضافة إلى نجاحه في خسارة ثقة الموالين السنة، وإلى تصاعد شكوك المعارضين الشيعة في قدرته على تغيير ميزان القوى داخل العائلة الحاكمة أو في المجتمع، والذين لا يجدونه بديلاً قوياً للتعليق به.

### تموضع الوفاق/ الشيعة في منظومة الحكم

## ولي العهد والشيعة في وضع هش داخل منظومة مفاصل الحكم

ذلك عن ولي العهد، أما الطرف الآخر في معادلة التحالف التي تتحدث عنها هذه الورقة، فهي المعارضة الشيعية، المستبعدة كلياً من هيكل السلطة وإدارة مصادر الثروة جميعها من دون استثناء. وفي الواقع، فإن السلطة تعتمد استراتيجية إقصائية بامتياز مع المعارضين تعتمد أسلوب معالجة المصائب بالطاعون، وإبعادهم الكامل عن دائرة التفاعل مع المجتمع وحرق ممتلكاتهم وتصفيتهم في النهاية معنوياً ومادياً. بينما تعتمد درجة أخرى من التعامل الاستبعادي حتى مع الموالين الشيعة، وتعاملهم كمصابين بالجدام يجب عزلهم من محاور التأثير الاقتصادي ومفاصل الدولة وحصارهم ومعالجتهم بالمضادات المختلفة حتى الموت البطيء. وذلك واضح للعيان، وخصوصاً بعد استقالة غالبية الوجوه الشيعية الرئيسية في مارس 2011 على خلفية الهجوم الدامي على دوار اللؤلؤة بعيد التدخل السعودي العسكري في المنامة (راجع مقال: إعادة هيكلة

إلى عناصر ثلاثة: (1) هشاشة تموضع كل من ولي العهد والشيعة في مراكز القرار والمؤسسة العسكرية، (2) ضعف علاقة الطرفين بالسعودية، (3) الانفتاح الغربي عليهما يستند إلى فرضية وصول ولي العهد إلى السلطة، ومشاركة الوفاق فيها.

### تموضع ولي العهد في منظومة الحكم

حين ندرس تموضع ولي العهد والشيعة في منظومة السلطة، قد ندرك أن كليهما في موقع ضعيف داخل منظومة الحكم. بالنسبة إلى ولي العهد، يمكن الإشارة إلى ثلاث نقاط: 1- وضعه الدستوري: عدا عن النيابة عن الملك في حال غيابه أو في افتتاح البرلمان، لا يمنح الدستور ولي العهد صلاحيات، إلا تلك التي يكلفه بها الملك، وهذا ما تكشفه المواد الدستورية الثلاث (1، 34، 74) ذات الصلة بولي العهد. 2- تاريخياً في التقاليد الخليفية، لا يمارس ولي العهد تسيير الشؤون العامة، ولا يعتبر العضد الأيمن لرأس الدولة، بل هناك حرص بالغ على إبعاده عن محيط دائرة تحرك الحاكم العلني، وينطبق ذلك على الملك حمد حين كان ولياً للعهد، كما ينطبق على نحو واضح على ولي العهد الحالي سلمان.

3. في الأداء العملي، يمكن ملاحظة أربع مراحل لولي العهد: الأولى من مارس 1999 إلى صدور الدستور في 2002، والتي تتضمن رئاسته لجنة تفعيل الميثاق الفاشلة والمحبطة للإصلاحيين في البلد، والمرحلة الثانية من 2002 حتى انتفاضة 2011 وهي أكبر مرحلة خاض فيها غمار التجارب الاقتصادية غير الناجحة، والمرحلة الثالثة من فبراير 2011 إلى فبراير 2012 التي قدمته كحلقة وصل تحت الطلب، وكبير مدير العلاقات العامة للنظام، وأخيراً المرحلة الرابعة منذ تعيينه نائباً لرئيس الوزراء في مارس 2012 حتى الآن، والتي أكدت غياب تمايز برنامج السياسي البديل، وأخطرها عليه المغامرة بخسارة الغرب، كما تجلّى في زيارته الأخيرة لبريطانيا ومشاركته في اجتماع المنبر الإسلامي الاقتصادي العالمي التاسع بين 28 أكتوبر و1 نوفمبر 2013.

ومع أنني سأخصص دراسة عن تلك المراحل التي مر بها ولي العهد، وخصوصاً ما أنجزه في الأشهر الثمانية الماضية منذ توليه منصبه نائباً لرئيس الوزراء في مارس 2012، فإنني أسجل الملاحظتين الآتيتين: الملاحظة الأولى: فشل برنامجه الاقتصادي وتردي أداء المؤسسات التي أنشأها، وتلك التي يشرف عليها، وانتشار الفساد فيها. وأكسبه ذلك ابتعاد الطبقة الخليفية وإزراء الفئات

2013، وخصوصاً منذ تعيينه نائباً أول لرئيس الوزراء في مارس 2012 حتى الآن، وهي مدة تبدو كافية لرصد إمكاناته وفرص نجاح طروحاته التي توصف بأنها معتدلة.

ويبدو أنني أشرت إلى بعض تموضعات الرجل في ورقة: «الصراع المكتوم: مستقبل ولاية العهد في البحرين»، وفي كتاب «بنية الاستبداد في البحرين: دراسة في توازنات النفوذ في العائلة الحاكمة»، ما يعفني من التفصيل هنا، أملاً من القارئ العودة إلى الكتابات السابقة، وبعضها منشور في هذه الصفحة.

بعض العناوين أعلاه، قد تصلح لمقاربة تموضع الشيعة، إضافة إلى عناوين أخرى مثل الثقل الديموغرافي، والنفوذ الاقتصادي، وموقف إيران، والدول الغربية، وخاصة بريطانيا وأميركا ومراكز النفوذ الشيعية في البحرين وخارجها.

الفرضية التي تقوم عليها هذه المقاربة تستند



## لم يعرف عن رئيس الجمهورية أنه أدان الإساءة إلى العلاقات مع سوريا

خصوصاً، على علاقات خارجية من نوع جديد. وهو بذلك بدا كأنه «سيد البلاد» الفعلي. بالمقابل، كان بإمكان رئيس الجمهورية أن يلتقط «كنه» الحديث، ويدفع به إلى رحاب أوسع لو لم يكن، باعتقادنا، أسير أمل بولاية إضافية، لا يزال مستشاروه يتوهمون بأنها تتطلب إرضاء آل سعود والهواة الفرنسيين. لكنه، أثر استرضاء الخارج على ملاقاته الداخلي، إن رفض الرئيس إدانة السعودية «جزافاً»، ووصفه العلاقات اللبنانية السعودية بالـ «تاريخية»، انطلق، واقعياً، من مبررات ضعيفة ومن موقع شديد الفتوية، لا يعود ضعف المبررات إلى شكليتها، فقط، وهو العارف بالتلبس السعودي، ولكن خصوصاً، إلى اعتمادها ازدواجية في المعايير تجعلها فاقدة للقيمة الأخلاقية المتوخاة منها. فلم يعرف عن الرئيس أنه أدان الإساءة إلى العلاقات مع سوريا، بل على العكس ذهب إلى حدّ تقديم شكوى ضدها إلى الأمم المتحدة بعدما غصّ البصر عن توريد «بلاد» أسلحة ومقاتلين لمحاربة جيشها وقتل شعبها. كذلك فإن واجبات رئيس الجمهورية في تحصين

التي لا تلحظ تاريخاً للبنان إلا من زاوية تجار وإقطاع جبله، المعزول عن محيطه. وهذا الفكر هو، بالتحديد، الذي يسقط اليوم تحت ضربات المحور المنتصر والذي يتشكل خصوصاً من بلدان وقوى مشرقية. ومما لا شك فيه، أن تغير معادلة الغاز والنفط في المنطقة، لصالح لبنان وسوريا والعراق، يشكل أساساً مادياً صلباً لإنتاج رؤية استراتيجية مختلفة لا تنظر إلى «الدمع» الخليجي، الاستعلائي والمتخلف والكريه، كضرورة حياة تطلبت، من أركان النظام السابق، تحويل البلد إلى «كاباريه» مفتوح. من الطبيعي أن يقلق هؤلاء من إغصاب السعودية التي لا تكفي فقط بمنحهم عطاءات لديها أو تمويل مؤسساتهم التي تخدمها، بل تقوم بإرسال سياحها - قبل إرسال الإرهابيين - الذين لا تستفيد منهم إلا شبكة الفنادق والملاهي والقواد، التي تشكل عماد اقتصادهم الخدماتي. هذا هو الماضي الذي ينهار اليوم لصالح حاضر مختلف مفتوح على مستقبل أفضل. وشروط هذا المستقبل إقامة نظام سياسي - اقتصادي - اجتماعي مختلف، أشار إلى بعض معالمه زعيم حزب الله، بلبنانية طفحت في مقابلته، تختلف معها لكونها لا تزال تستبطن بحثاً عن اعتراف، بينما هي في الواقع الموضوعي قادرة على أن تكون خشية خلاص للبنان وانتشال له من حالة الاستتباع. في مطلق الأحوال، نطق نصر الله باسم مصالح لبنان واللبنانيين معلناً أن زماناً جديداً قد بدأ، تحميه القوة الذاتية ويتناسس،

السعودية واجبة كضرورة لإعادة تأسيس المجال السياسي في البلاد وفق قواعد جديدة. ليس في الأمر استدعاء لفتنة صارت في صحن الدار، بل هي حرب لوأدها من خلال تحديد المسؤولين عنها، بعد ضبطهم بالجرم المشهود، تمهيداً لعزلهم إقليمياً بعد انزلاقهم إلى مشارف العزلة الدولية. ففي لحظة التحولات الكبرى التي يشهدها العالم والمنطقة، لا بدّ من رؤية استراتيجية، مختلفة عما كان سائداً، تقود إلى تحقيق المصالح الفعلية للبنان واللبنانيين. والمجال الحيوي للبنان، تاريخياً، هو بلدان المشرق العربي المجاورة والمتشابهة والزاخرة بالعناصر الضرورية لتحقيق التكامل في ما بينها. كل السياسات التي عوّلت على البعيد، الفرنسي أو السعودي، لمواجهة القريب، السوري خصوصاً، قادت البلاد إلى معظم أزماتها. فكر هذه السياسات ينكشف، اليوم، مأزوماً وبائساً. عبّر خطاب الرئيس سليمان عن ذلك بصورة مثيرة للشفقة، كيف تسنى لمستشاريه «إبداع» علاقات «تاريخية» مع السعودية؟ هل يستطيع هؤلاء أن يقولوا لنا إلى كم سنة تعود هذه العلاقات التاريخية؟ بل كم هو عمر هذه المملكة العائلية التي استولت على كعبة المسلمين؟ بالنسبة إلى هؤلاء، يتساوى التاريخ مع حيواتهم على ما يبدو، أو ربما مع مصالحهم. هم يصفون العلاقات مع فرنسا الاستعمارية بأنها، أيضاً، تاريخية وهو ما ينبئ عن استمرار تأثرهم بالفلسفة اللبنانية

علاقات لبنان الخارجية، لا يجوز أن تتقدم على واجبات تحصين العلاقات اللبنانية الداخلية، ذلك أن مصلحة لبنان واللبنانيين هي التي يجب أن تتقدم. وما لم يقدم الرئيس مطالعة شافية ووافية تظهر للبنانيين أن مصالحهم هي مع الوهابية التكفيرية، المهووسة بالقتل والجنس، فإن موقفه في التغطية على الجرائم السعودية بحق اللبنانيين، سيبدو جزءاً من رهان فريق شديد التبعية للخارج، فببساطة شديدة، وبلغة أهل الدولة، فشل الرئيس في احترام الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة بين لبنان وسوريا، لا بل عمل ضدها في مواضع كثيرة، مهدداً مصلحة لبنان واستقراره، بينما يعمل في علاقاته مع السعودية وغيرها كمن تجمعهم بهم عقود واتفاقيات أو مصالح سرية. ولذلك كله تفوح الفتوية الضيقة من بعض سلوكه السياسي. وبهذا المعنى، فإن سليمان أساء استخدام موقعه الرئاسي الجامع ليتحدث بلسان حزب، هو حزب 14 آذار، رابطاً استقرار لبنان بالخيار السعودي، في لحظة هزيمته ونزاعته الانتحارية.

الأسبوع المنصرم لم يكن استمراراً روتينياً لبليداً للسجل السياسي المعهود. ففيه ظهرت بوضوح عناصر المشهد، من دون تحميل ونفاق: «سقط» رئيس البلاد التوافقي إلى الموقع الفتوي لفريق 14 آذار، و«ارتفع» زعيم الحزب «الطاغي» إلى موقع «السيد» في البلاد.

\* قيادي يساري - لبنان